مالو خرج شيء من غير عرض البدن كاطراف اليد والثوب وان تحرك بحركته
فانه لا يضر وبخلاف من استقبل الركن فان صلاته تصح
لانه مستقبل بجميع العرض بمجموع الجهتين وبخلاف الصدر
البعد عنها فانها تبطل صلوتهم وان كان بين الامام والمأموم
قدر سمتها مرارا او طال الصف من المشرق الى المغرب لكن مع
انحراف فيه لان صغير الحرم كلما زاد بعده اتسعت مسامته
كالنار الموقدة من بعد ليبنى لا يضر في ما نقرر
قولهم المعتبر مسامتتها بالصدر ان المراد به هنا عرض
جميع البدن كما بينه ابن حجر في الامداد وحاصل ما دل عليه
كلامهم ان الواجب استقبالها بالصدر اذا كان قائما او قاعدا
وبجملته في غير القيام كالركوع والسجود ولو صلى مضطجعا
فالاستقبال بمقدم البدن اي بالصدر والوجه كما قالوه
والذي يفهمه كلام التحفة انه لا يجب على المضطجع الاستقبال بالوجه
والمستلقي لابد ان يستقبلها بوجهه فان لم يقدر على رفع راسه
وجه اخمصيه للقبلة فعلم من هذا ان الاستقبال بالوجه لا يجب
الا على المستلقي ان قدر واما غيره فيجوز له ان يحول وجهه
عن القبلة بغير قصد تلاعب ويجب ان تكون مسامتته
لها يقينا بمعاينة او لمس لنحو مرض بظلمة كاعمى او بارتسام
امارة في ذهنه يفيد ما يفيده احد هذين فلا يرجع فاقد
على ذلك الى المخبر عن علم لان خبره انما يفيد الظن وهو
لا يعتبر هنا مع القدرة على اليقين ومن ثم
يجاز اعتماد خبر عدد التواتر لما افادته العلم وانما يشترط
اليقين بما ذكر لمن قرب من الكعبة ولا حايل بينه وبينها

من حيل او بناء فلا يكفي بالظن كالاجتهاد مع القدرة على النص
اما البعيد عن مكة ومن بينها وبينه وبين الكعبة حايل لحزم
او عجز عن آلته فان لم يجد مخبرا عن علم كان له الاجتهاد للمشقة
في تكليفه المعاينة فعلم ان التوجه بكل البدن لعين الكعبة
شرط مطلقا لكنه في القرب يقينا وفي البعد ظنا لقوله تعالى فول
وجهك شطر المسجد الحرام اي عين الكعبة ولا يكفي استقبال الجهة
وقول شريح من اصحابنا ان اجتهد فاخطا الى الحرم جاز لحديث البيت
قبلة لاهل المسجد والمسجد لاهل الحرم والحرم لاهل مشارق الارض
ومغاربها قال في التحفة مردود بان ما ذكر حكما وحديثا
لا يعرف قلت الحديث اخرجه البيهقي عن ابن عباس مرفوعا وذكره
في شرح المشكاة وقال انه ضعيف وبه يقوى قول الغزالي في الاحيا
قد امكنه رؤية الكعبة فعليه العين ومن يحتاج الى استدلال فعليه
لتعذر رؤيتها يكفيه استقبال الجهة ويدل عليه الكتاب
والسنة وفعل الصحابة رضي الله عنهم والقياس انتهى فان اخبر عن اليقين
بان ايتزيد في البيت او حال بينه وبينه حائل وان احدثه لحاجة
اخذ وجوبا في الاولى وكذا في الثانية ان لم يتكلف المعاينة
بخبر ثقة اي عدل في الرواية بصير ولو امة لا فاسق وكافر ممكلف
وانما يوخذ بخبره بل يجب سؤاله ان سهل بان لم يكن فيه مشقة
ان كان بخبر عن علم كقوله هذه الكعبة او المحراب المعتمد
او راية الحج الكفار يصلون لهذه الجهة او راية القطب ونحو وهو
يعلم دلالة على قبلته ففي هذا كله يمتنع الاجتهاد بل يعتمد
خبره ويسأل من دخل داره عن القبلة ولا يجتهد اذا علم انه
انما يخبره عن اجتهاد والا لم يجز لقادر على الاجتهاد الاخذ بخبره
فان فقد اي فقد اهل الثقة المخبر عن علم فان امكنه الاجتهاد
عمله بادلة القبلة اجتهد وجوبا ولا يجوز له التقليد ولا التحري

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)